أثر أداء شركات التأمين في الجزائر على الاقتصاد الوطني - CAAT نموذجا -

الدكتور: صالحي عبد القادر والأستاذة: سالم راضية
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخَص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التطور المالي في تقوية القطاع الحقيقي وتعزيز جانب العرض في الاقتصاد، من خلال تعبئة الموارد المالية طويلة الأجل إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية. ويعتبر نشاط التأمين أحد أهم مكونات القطاع المالي في أية دولة، من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن قطاع التأمين في الدول النامية على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص، يعاني من الضعف المالي والفني وانخفاض مستوى الاستثمار ما ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المالي، النمو الاقتصادي، قطاع التأمين، التوظيف المالي، أداء شركات التأمين.

مقدمـــة:

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية التي تسهم بشكل فعال في تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية لأية دولة، فزيادة على اعتباره وسيلة لتغطية مختلف المخاطر، فهو يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة، وذلك باعتباره قناة للفوائض المالية، إذ أن تطويره يشكل أحد أهم مداخل تنمية القطاع المالي. ففي الدول المتقدمة يحتل هذا الأخير موقعا استراتجيا بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال دوره الكبير في خدمة اقتصادياتها وأثره الايجابي في الاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول النامية لم يرق نشاطها التأميني بعد إلى المكانة اللائقة به بين النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يعاني القطاع العديد من المشاكل والعراقيل التي تحتاج لجملة من الحلول والإصلاحات للنهوض بالقطاع.

* إشكاليـــة الدراســـة:

بناءا على ما تقدم تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكاليـــة التاليـــة: « **ما أثر أداء شركات التأمين في الجزائر على الاقتصاد الوطني ممثلة بـــ**la CAAT ؟ ».

و يتفرع عن ذلك ما يلـــي:

فيما تكمن أهمية قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد؟

ما أثر قطاع التأمين على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر؟

بما يمتاز أداء شركات التأمين في الجزائر؟.

* فرضيـــات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

إن مساهمة قطاع التأمين الجزائري في معدلات النمو الاقتصادي مساهمة ضئيلة.

إن شركات التأمين في الجزائر لا تساهم في تفعيل الاقتصاد.

*** أهميـــة اختيـــار الدراسة ودوافعها:**

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات المالية غير المصرفية في الاقتصاد، وتعد شركات التأمين إحدى أهم هذه المؤسسات باعتبارها قناة لفوائض مالية معتبرة من شأنها إعطاء دفعة قوية لعمليات النمو، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ذلك من خلال:

الدور التمويلي الذي تلعبه شركات التأمين، إذ بإمكانها توفير مصادر التمويل طويلة الأجل لتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية.

ضرورة العمل على رفع مستوى أداء قطاع التأمين في الدول النامية من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات والتعديلات اللازمة للنهوض بالقطاع.

*** أهـــداف الدراســـة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

إبراز الدور الفعال الذي يلعبه القطاع المالي المتطور في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

إظهار مدى مساهمة قطاع التأمين بالجزائر في النمو الاقتصادي.

تشخيص مستوى أداء شركات التأمين الجزائرية خاصة أداء النشاط المالي للشركات.

*** منهجيـــة الدراســـة:**

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لتغطية الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة من خلال الإسقاط على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT.

*** تقسيـــم الدراســـة:**

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول التأمين؛

ثانيـــا: واقع قطاع التأمين في الجزائر؛

ثالثـــا: مدى نجاعة قطاع التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد: محاولة تقييم؛

رابعـــا: الآفاق المستقبلية لقطاع التأمين في الجزائر.

أولا: مفاهيم أساسية حول التأمين:

1-1- أهمية القطاع المالي المتطور في تحقيق النمو الاقتصادي: من البديهي أن يكون للقطاع المالي أثر على النمو الاقتصادي، فالوظائف التي يقدمها القطاع المالي للاقتصاد تلعب دوراً فاعلاً في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل، الشيء الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن بلورة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي من خلال بعدين أساسيين، يتعلق البعد الأول بتحرير القطاع المالي نظرا للفائدة العامة المتأتية من تحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه، ومن تخصيص البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى تحرير الحساب الرأسمالي وغيرها،

أما البعد الثاني فيتعلق بهيكلية القطاع المالي وسبل تطويره، إذ أن توطيد العلاقة بين النمو والتطوير المالي يتطلب إدخال المزيد من المنافسة إلى القطاع غير المصرفي للرفع من كفاءته، والعمل على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، ففي هذا المجال تشير الوقائع والأدبيات الحديثة خصوصا تلك المتعلقة بالنمو الذاتي أو الداخلي أنه بإمكان المؤسسات المالية في اقتصادات على مستوى معقول من الدخل زيادة مجمل عوامل الإنتاج وبالتالي الإنتاجية الحدية لرأس المال من خلال تحفيز المدخرين أو وسطائهم على تمويل تقنيات ذات مخاطر وإنتاجية أكبر، هذا كما يجب أن يتضمن تطوير القطاع المالي أيضا إنشاء وتطوير عمل الأسواق المالية، وخصوصا سوق الأسهم والبورصات لأنها تعمل على توفير المزيد من السيولة والتقييم وتنويع المخاطر، وما لاشك فيه أن أسواق رأس المال لا تكتمل من دون سوق للسندات يتعدى سندات الخزينة الحكومية، الأمر الذي يتطلب وجود شركات لديها الجدارة الائتمانية لإصدار سندات خاصة به ووجود مؤسسات مالية راغبة بالاستثمار طويل الآجل كشركات التأمين وصناديق المعاشات، هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود سوق ثانوي نشط للأوراق المالية، مما يجعل من عملية إصلاح وتحديث القطاع المالي من أبرز الأولويات في مشروع التطوير الاقتصادي، ومما سبق ذكره فإن شركات التأمين تعتبر أحد أهم مؤسسات الفائض المالي وعليه فإن العمل على رفع كفاءة أداءها من شأنه أن يسهم في دعم الاقتصاد الحقيقي.

1-2- تعريف التأميـــن:

التأميـــن لغـــة: يعني الضمان والقدرة على درء المخاطر[1] الناجمة عن عدم التأكد.

التأميـــن اصطلاحـــا: يعني عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد، مقابل مبلغ من المال يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له إلى هيئات مختصة (هيئات التأمين) تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها، وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة و المؤمن له يسمى عقد التأمين. (2)

التأميـــن قانونـــا: نصت المادة 619 من القانون المدني الجزائري على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.(3)

التأميـــن فنيـــا: ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية، وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار، وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى والمتمثلة في إعادة التأمين المشترك.

ومن خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن تعريف التأمين على أنه نظام يرتكز على قناعة الأشخاص به على أساس أنه يقوم على فكرة التعاون بين المؤمن لهم باعتباره عملية جماعية يقصد منها توزيع الأضرار التي تصيب شخصا معينا على جميع أعضاء هذه الجماعة، ويقوم المؤمن بدور الوسيط بين هؤلاء الناس بافتراض أنه مدير هذا التعاون ومنظمه.

1-3- أهـــداف التأميـــن: بالرغم من اختلاف كل التعاريف لفكرة التأمين، إلا أن عملية التأمين تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

تهدف عملية التأمين إلى قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة ومحددة نيابة عن الجهة التي يحتمل تعرضها لهذه الأخطار مقابل أجر محدد؛
التأمين يستهدف استئصال ظاهرة عدم التأكد أو التقليل منها، أو مجابهة الخسائر والحد من الخطر.[4]
التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناجمة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدود في المستقبل، والتي تسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإدارة الأفراد أو الهيئات في حدوثها؛
التأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المؤمن له، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن، والذي تعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها.
إن التأمين أداة اجتماعية يمكن بواسطتها نقل عبء تحمل الخطر إلى أشخاص أو هيئات متخصصة (شركات التأمين).
التأمين وظيفة اجتماعية يحقق بها هدف اجتماعي يعوض على أساسه الفرد عن خسارة، كما أنه يساعد على اتخاذ القرارات.
يهدف التأمين إلى تكوين رؤوس الأموال وتوظيفها فشركات التأمين أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل.

1-4- دور التأميـــن في خدمة الاقتصاد: نشأ نظام التأمين أساسا لتلبية حاجة الأفراد إلى وسيلة لتخفيف عبء الخسارة المالية التي تلحق بهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم نتيجة لتحقق العديد من الأخطار التي تزخر بها الحياة، ولا تقتصر فوائد التأمين بصفته أكثر الوسائل فعالية في مجابهة الأخطار على خلق الشعور بالأمان في نفوس الأفراد وإزالة الخطر من

حياتهم والمحافظة على ثرواتهم، وإنما تمتد فوائد التأمين لتشمل المصلحة العامة فهو يقوي الاقتصاد الوطني من خلال:

تكويـــن رؤوس الأموال و تمويـــل المشاريع: تعتبر شركات التأمين وعاءا هاما من الأوعية الادخارية بسبب أقساط التأمين المتحصل عليها قبل أداء الخدمة[5]، الشيء الذي يوفر مصادر التمويل التي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لتنفيذ مختلف المشاريع ما ينعكس إيجابا على تنمية الاقتصاد.

تشجيـــع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة: نظرا لأن نظام التأمين يقدم حماية فورية وبالقدر اللازم ضد الخسائر التي تترتب على تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، وعليه فإن وجود التأمين محفز للقيام بالمشروعات المختلفة، حيث لم يعد هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لوقوع الأخطار المحتملة.[6]

زيادة الكفايـــة الإنتاجية: يؤدي التأمين إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان والطمأنينة في نفوسهم بخصوص المستقبل، الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم وتسخير طاقاتهم في العمل، وابتكار الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه. [7]

تدعيـــم الائتمان: يقدم تأمين الائتمان خدمة جليلة للمقرضين والبائعين بالتقسيط، وذلك من خلال ضمان حصولهم على مستحقاتهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري عن طريق مبالغ التأمين[8]، ولا شك أن تأمين الائتمان يقدم خدمة جليلة لكل من الدائن والمدين على حد سواء.

تحسيـــن ميزان المدفوعات: يعتبر التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، بخلق مجال للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج من خلال دفع

الأقساط، تعويض المتضررين، حركة رؤوس الأموال وعقود إعادة التأمين مع شركات أجنبية.[9]

مكافحة التضخم: إن جمع الأقساط من المؤمنين يؤدي إلى امتصاص السيولة من الاقتصاد ما يعمل على خفض معدلات التضخم.

خلق فرص العمل: تمثل شركات التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستوعب عدد كبير من الأيدي العاملة[10]، وبالتالي التقليل من البطالة.

ثانيـــا: واقـــع قطـــاع التأمين في الجزائر

تعد شركات التأمين إحدى أهم المؤسسات المالية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية لأية دولة، وذلك يعود لتوفيرها موارد مالية معتبرة تستغل في تمويل الدورة الاقتصادية بهدف دعم السياسة الإنمائية.

وينشط في سوق التأمين الجزائري 16 شركة تأمين، منها 06 شركات عمومية، 04 متخصصة في جميع فروع التأمين بحصة إنتاج 74% من إجمالي السوق وشركتين متخصصتين في التأمين على أخطار القرض الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وشركة ضمان القرض العقاري، هذا بالإضافة إلى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCR، و07 شركات خاصة بحصة إنتاج 20%، هذا بالإضافة إلى تعاضديتين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية MAATEC. والشكل الموالي يوضح بنية قطاع التأمين في الجزائر:

الشكل رقم (01): بنية قطاع التأمين في الجزائر

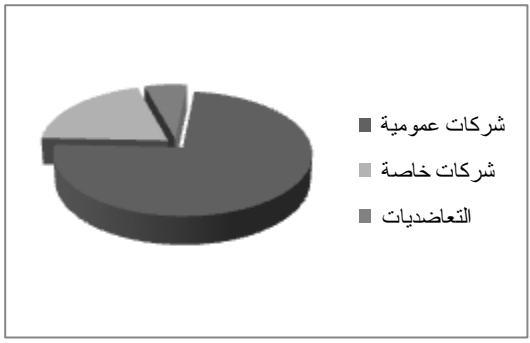

المصـــدر: من إعـــداد الباحثيـــن.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى إلى تطوير خدماتها التأمينية، إذ عرف القطاع تحولات عميقة انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل العراقيل الماثلة أمامه باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات على رأسها القوانين والتشريعات المؤطرة للقطاع والتي شملت مختلف المجالات، وذلك من أجل الرقي بمستوى أداءه للمستويات العالمية، ويمكن تصنيف جملة العراقيل التي يعاني منها القطاع إلى عوامل داخلية متعلقة بقطاع التأمين في حد ذاته، وأخرى خارجية ذات صلة بالقطاع الاقتصادي.

2-1- عوامل داخلية: وتخص تنظيم سوق التأمين، ونذكر منها:

إطالة فترة التسويات للمتضررين: وتعتبر من أهم المعوقات، إذ تؤدي هذه الأخيرة إلى فقدان ثقة الزبائن.

نقص الدينامكية التجارية

2-2- عوامل خارجيـــة: وتتمثل فـــي:

مستوى النشاط الاقتصادي: يرتبط نشاط التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي، فتراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات أثر سلبا على رقم أعمال التأمين الحقيقي، وحتى بعد أن حققت معدلات نمو موجبة ابتداء من سنة 1995، فيما عرف القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة، وعموما ينمو نشاط التأمين في الاستثمارات ذات الحجم الصغير والمتوسط، إلا أنه في حالة الجزائر والتي اعتمدت في خطتها التنموية بعد الاستقلال على الصناعات الثقيلة، فإن نشاط التأمين لم يستفد من ذلك إلا في حدود نسب صغيرة لأن معدل الاحتفاظ في الأخطار الصناعية ضعيفا، حيث يعاد إسناد الأخطار إلى الخارج، أيضا وبالرغم من انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات نحو القطاع الخاص، إلا أن مساهمة هذا القطاع بقيت ضعيفة. (11)

العامـــل الدينـــي: يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية.

عامل ثقافـــي وإيديولوجـــي: إن النظام الاشتراكي ونموذج الإنتاج المطبق سابقا، عود الفرد الاعتماد على حماية الدولة في كثير من الأمور الاقتصادية والاجتماعية (التعليم- السكن- الضمان الاجتماعي...).

ظاهرة الاكتنـــاز: وهي ظاهرة منتشرة في أوساط المجتمع الجزائري وتأخذ أشكالا عديدة: خزن العملة في أماكن غير القنوات المصرفية كشراء أشياء ثمينة، فكلما زادت نسبة الاكتناز تكون فرص الادخار محدودة.

تدني القدرة الشرائية للفرد: إذ عرف الدخل الحقيقي للفرد منذ بداية التسعينات تقهقرا.

ثالثا: مدى نجاعة قطاع التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد: محاولة تقييم

لقد سعت الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي لشركات التأمين من أجل دعم سلامتها، وذلك من خلال إدخال سلسلة من الإصلاحات التشريعية انعكست في القانون رقم 04/06 المؤرخ في 2006/02/20، والذي أعاد النظر ببعض الأحكام القانونية للأمر رقم 07/95 (12)، والمرسوم التنفيذي في ماي 2007 الذي يحدد كيفية وشروط توزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية الشبيهة وشبكات التوزيع، كما حددت وزارة المالية النسبة القصوى لمساهمة أي بنك عمومي أو خاص ينشط في الساحة الجزائرية في رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين بـــ 15% من خلال المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية سنة 2008، وفي ضوء ذلك تهدف هذه الدراسة إلى إبراز معدل اختراق قطاع التأمين والذي يقدر مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 2005–2011، هذا بالإضافة إلى تحليل مستوى التوظيف المالي لواحدة من أهم شركات التأمين في الجزائر، وهي الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT كعينة لمستوى توظيف الفوائض المالية لشركات التأمين.

3–1– معدل اختـــراق سوق التأمين: إن تحليل مستوى الاختراق يتطلب مواكبته مع مستوى رقم أعمال قطاع التأمين والناتج المحلي الإجمالي، ويبين الجدول رقم (01) التطور الذي شهده رقم أعمال قطاع التأمين خلال الفترة 2005–2011، ويلاحظ أنه عرف ارتفاعا مستمرا في فترة الدراسة بالقيمة الاسمية من 41.400 مليون دينار جزائري إلى 87.300 مليون دينار جزائري، ما يعادل نسبة 110%.

الجدول رقم(01): تطور رقم أعمال قطاع التأمين خلال الفترة 2005–2011

الوحدة: مليون دينار جزائري، نسبة مئوية (%)

السنـــة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الأعمـــال	41.400	46.500	53.800	67.600	77.300	81.300	87.300
نسبة النمـــو (%)	-	12,32	15,70	25,65	14,34	05,17	07,38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتأمينات من الموقع: www.cna.dz/108.05.2013/18:42.

أما الجدول رقم (02، يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2011 بالقيمة الاسمية، وبتتبع هذا الأخير يتضح لنا أنه عرف نموا طرديا خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2009، فقد سجل انخفاضا وهذا جراء الأزمة المالية العالمية وما انجر عنها من انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ أن الجزائر تعتمد على النفط كمصدر وحيد للعائدات المالية، ومع ارتفاع أسعارها خلال سنتي 2010 و2011، ارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي وعليه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط صعودا ونزولا.

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2005-2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنـــة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	6930,15	7836,99	8567,94	10002,13	8808,70	10428,71	14384,80

المصـــدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات الخاصة بالحالة العامة لقطاع التأمينات الجزائري للفترة 2005-2011، من الموقع: www.cna.dz/108.05.2013/18:53

بالرغم من معدلات النمو المرتفعة المسجلة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة قطاع التأمين في ذلك محدودة جدا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (02) الموالي، والذي يبين نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2011، وذلك بعد تقديره وفقا لمعطيات الجدولين رقم (01) و(02) تبعا للعلاقة التالية: معدل الاختراق = رقم أعمال قطاع التأمين / الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (02): نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للفترة 2005-2011

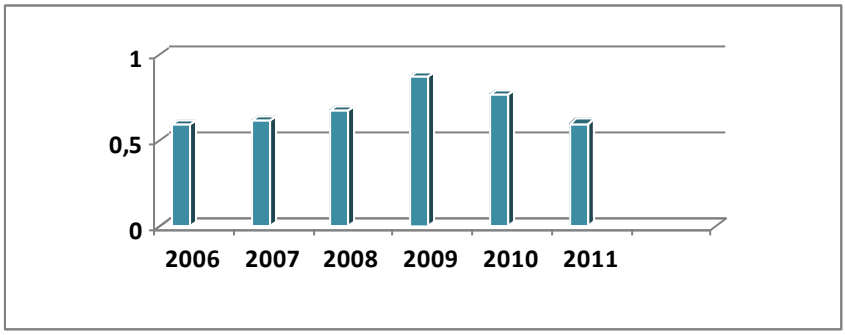

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) و (02).

نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي متذبذبة خلال سنوات الدراسة، إذ تتراوح ما بين 0,59% خلال سنة 2005 كحد أدنى، ونسبة 0,87% لسنة 2009، وهذا كحد أقصى، حيث أن هذا المجال أصلا هو مجال ضيق ونسبي، ما يوضح التأثير الضعيف لقطاع التأمين على النمو الاقتصادي. إذ يعتبر قطاع التأمين في الجزائر قطاع جد متواضع، إذ لم يحظى بأهمية كبيرة سواء فيما يتعلق بالمبالغ التي يحققها أو عدد الوظائف التي يوفرها أو المجالات التي يغطيها مثل الإنتاج، الصحة والحياة، وبمقارنة معدل اختراق سوق التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالدول

المغاربية، نجده أقل مستوى حيث قدر بـــ 1.8% بتونس و 2.9% بالمغرب خلال سنة 2011(13) ، والشكل رقم (03) يبين ذلك:

الشكل رقم (03): معدل الاختراق لدول الجزائر والمغرب وتونس لسنة 2011

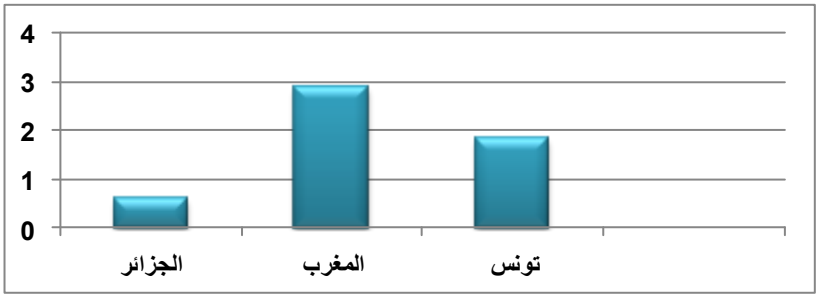

المصدر: من إعـــداد الباحثين بالاعتماد على معطيات Swiss revue bank, novembre 2011.

3-2- التوظيف المالي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: عرض وتحليل

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT، واحدة من أكبر الشركات الوطنية العاملة في سوق التأمين الجزائري إلى جانب كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة الـــتأمين CAAR، والشركة الجزائرية للتأمين SAA، بحصة سوقية قدرت بـــ 23% (14) سنة 2011، وقد نشأت هذه الأخيرة سنة 1985 وفقا للأمر 85/82 على شكل مؤسسة جماعية تضمن جميع أخطار النقل البري، البحري والجوي.

وفي سنة 1989، وبسبب الإصلاحات الاقتصادية أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT عبارة عن مؤسسة اقتصادية عامة ذات أسهم تطبق جميع عمليات التأمين برأسمال اجتماعي يقدر

بـــ 11.490.000.000 دينار جزائري على أساس مبدأ المساهمة هو الدولة الجزائرية.

3-2-1- تطور مبالغ التوظيف المالي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: إن تتبع مستوى تطور المبالغ المخصصة لعمليات التوظيف المالي الذي يشمل بدوره العديد من المجالات، والمتمثلة في السندات الحكومية، الودائع لأجل، أسهم/سندات بالإضافة إلى العقارات، يوضح لنا التوجه الرأسي نحو الزيادة بسبب الاعتماد الكبير على البرامج الإصلاحية، إذ سجلت نسبة نمو مرحلي قدرت بـــ 170%، كما يمكن استنتاجه من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين التطور السنوي للمرحلة.

الجدول رقم (03): تطور إجمالي مبالغ التوظيف المالي للشركة خلال الفترة 2005-2011.

الوحدة: مليون دينار جزائري، نسبة مئوية (%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مبلغ التوظيف	8252	9150	11180	12297	14708	21016	22283
نسبة النمو (%)	-	10,88	22,18	09,99	19,60	42,88	06,02

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للفترة 2006-2011.

3-2-2- تطور مبالغ مجالات التوظيف المالي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: يبين الجدول رقم (04) تتبع تطور المبلغ المالي المخصص لكل مجال من مجالات التوظيف الذي يشمل أربع مجالات، القيم الحكومية، الودائع لأجل، أسهم/سندات، والعقارات، خلال الفترة 2005-2011، إذ نلاحظ أن غالبية المبلغ الإجمالي يتم توظيفه في القيم

الحكومية بنسبة توظيف لا تقل عن 59,85%، وذلك راجع لسببين رئيسيين؛ الأول يتعلق بالقرار رقم 01 المؤرخ في 07 جانفي 2002 المعدل والمتمم للقرار رقم 007 المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 المحدد للنسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين، والذي ينص على تخصيص 50% على الأقل لقيم الدولة نصفها متوسطة وطويلة المدى 15. أما السبب الثاني، يتمثل في أن القيم الحكومية عديمة المخاطرة كونها مضمونة من طرف الدولة الأمر الذي يوفر هامش الأمان. وفيما يخص باقي المجالات، الودائع لأجل، أسهم/سندات، والعقارات، فإن نسبة التوظيف لا تتعدى 20%، إذ يقدر متوسط التوظيف 15%، 07%، 06% على الترتيب.

الجدول رقم (04): تطور مبالغ مجالات التوظيف المالي للشركة خلال الفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دينار جزائري، نسبة مئوية (%)

مجال التوظيف / السنة	القيم الحكومية		الودائع لأجل		أسهم/سندات		العقارات	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	5978	72,44	1598	19,36	262	03,17	414	05,01
2006	7789	85,12	502	05,40	446	04,87	413	04,51
2007	9060	81,03	512	04,50	786	07,03	822	07,35
2008	7893	64,18	2387	19,41	1196	09,72	821	06,67
2009	10174	69,17	2396	16,29	1196	08,13	942	06,40
2010	12579	59,85	4207	20,01	3074	14,62	1156	05,50
2011	14094	63,25	4072	18,27	3175	14,24	942	04,22

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للفترة2006-2011

3-2-3- ناتج عمليات التوظيف المالي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: يبين الجدول رقم (05) ناتج عمليات التوظيف المالي في كل مجال خلال الفترة 2005-2011، كما يلي:

الجدول رقم (05): ناتج عمليات التوظيف المالي للشركة في كل مجال خلال الفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة / الناتج المالي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيم الحكومية	282	300	361	315	327	328	347
الودائع لأجل	43	21	17	27	60	86	112
ناتج أسهم/سندات	08	14,80	27,90	44	48	50	54,66
ناتج العقارات	18	17	22	23	23	31	29
المجموع	351	352,80	427,90	409	458	495	542,66

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للفترة2006-2011

نلاحظ أن مستوى العوائد المحققة مقارنة بقيمة التوظيف محدودا جدا، فبالرغم من المبلغ المالي الكبير المستثمر في القيم الحكومية، إلا أن الناتج المالي ضئيل جدا، حيث لا تحقق من وراء ذلك سوى هامش ربح متمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء فقط، الأمر الذي لا يحقق أية فائدة أو منفعة للقطاع المالي خاصة والقطاع الاقتصادي عامة، رغم وجود بدائل أحسن للتوظيف منها منح القروض التي نساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص والتي تشمل قطاعات حيوية تسهم في تحقيق معدلات مردودية مرتفعة ترفع من رقم أعمال

الشركات، الذي يسمح بدوره بتوفير الموارد التمويلية ما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنمية القطاع الخاص الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لترقية الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى فتح رأسمال عن طريق البورصة إذ بإمكان شركات التأمين لما تمتلكه من رؤوس أموال المساهمة في تحسين أداء السوق المالي في الجزائر باعتباره سوق مالي نامي.

إن النتائج التي أبرزها هذا التحليل تبين لنا بشكل جلي أن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT، شركة عمومية احتكارية برأسمال اجتماعي كبير، وفائض مالي معتبر تعتمد بالدرجة الأولى في توظيفه على القيم الحكومية كونها عديمة المخاطرة دون الاستفادة من الفرصة البديلة، ما يوضح لنا ضعف النشاط المالي على مستوى الشركة، بسبب العديد من العوامل الداخلية المتمثلة أساسا في سوء التسيير والتقيد بالنشاط التقليدي لأي شركة تأمين، وأخرى خارجية تتعلق بضعف القطاع المالي بشكل عام في الجزائر.

3-3- تحليل نشاط الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: يبين الجدول رقم (06) نشاط الشركة خلال الفترة 2005-2011، والذي يتضمن بدوره مبالغ الأقساط المكتتبة، المطالبات المدفوعة، المطالبات على الحساب، هذا بالإضافة إلى كل من التنازلات والعمولات الخاصة بنشاط إعادة التأمين، وذلك وفقا لفروع التأمين:

الجدول رقم (06): نشاط الشركة خلال الفترة 2011/2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنـــة / البيـــان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأقساط المكتتبة							
– تأمين الأشخاص	313	337	360	547	705	626	325
– تأمين السيارات	2.775	3.006	3.738	3.989	3.993	4.267	4.986
– تأمين النقل	1.260	1.206	1.185	1.387	1.574	1.940	1.775
– تأمين الحرائق	2.888	3.267	4.752	6.419	6.890	7.211	7.539
– تأمين القروض	156	218	554	347	183	39	12
الإجمالـــي	7.392	8.034	10.589	12.689	13.345	14.084	14.637
المطالبات المدفوعة							
– تأمين الأشخاص	222	205	200	215	268	274	208
– تأمين السيارات	2.375	2.715	3.375	4.051	4.396	3.833	4.190
– تأميـــن النقل	337	400	963	807	368	1.026	735
– تأمين الحرائق	2.888	939	1.040	1.057	1.420	1.290	1.918
– تأمين القروض	6	18	36	131	134	100	70
الإجمالـــي	5.828	4.277	5.614	6.261	6.586	6.523	7.121
المطالبـــات علـــى الحساب							
– تأمين الأشخاص	77	55	54	129	137	165	00
– تأمين السيارات	2.559	2.685	3.133	3.074	3.798	3.928	4.172
– تأمين النقل	1.064	1.206	1.625	1.808	1.963	1.217	956
– تأمين الحرائق	2.685	2.082	2.384	3.472	3.508	5.941	6.709
– تأمين القروض	165	321	513	296	333	395	336
الإجمالـــي	6.550	6.349	7.709	8.779	9.739	11.646	12.173
إعـــادة التأميـــن							
التنـــازلات							
– تأمين الحرائق	1.380	1.565	2.624	3.137	4.224	5.514	4.729
– النقـــل	936	818	819	969	1.087	1.059	1.522

- الأشخاص	39	52	30	41	84	463	84
- الكوارت الطبيعية	97	118	55	63	78	84	203
الإجمالي	2.452	2.553	3.528	4.210	5.473	7.120	6.538
العمولات							
- تأمين الحرائق	235	266	374	518	589	769	834
- النقل	279	217	258	276	305	296	392
- الأشخاص	6	7	10	13	16	16	9
- الكوارت الطبيعية	10	10	00	00	00	00	27
الإجمالـــي	530	500	642	807	910	1.081	1.262

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للفترة 2006-2011.

يلاحظ أن الأقساط المكتتبة سجلت نموا طرديا، إذ انتقلت قيمتها من 7.392 مليون دينار جزائري إلى 14.637 مليون دينار جزائري ما يعادل نسبة نمو تقدر بـــ 98.01%، وذلك خلال فترة الدراسة، ما ينعكس بشكل إيجابي على المبالغ المخصصة لعمليات التوظيف المالي نظرا للعلاقة الطردية الموجودة بين مبالغ التوظيف المالي وأقساط التأمين، أما فيما يخص المطالبات المدفوعة فإن مبلغ التعويضات المدفوعة من طرف الشركة لا يتعدى نصف أقساط التأمين المكتتبة، ما يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا، حيث كلما انخفض هذا الأخير زادت الفوائض المالية ما يتبعه زيادة المبالغ المالية المخصصة لعمليات التوظيف المالي، وفيما يتعلق بالمطالبات على الحساب فقد عرفت زيادة مستمرة بسبب الزيادة في التصريح عن الحوادث، إذ أنه كلما ارتفعت إثباتات التعويض عن الحوادث المصرح عنها انعكس ذلك سلبيا على الفوائض المالية بسبب وجود علاقة عكسية بين هذين الأخيرين، أما بالنسبة لنشاط إعادة التأمين، والذي تلجأ إليه الشركة في حالة

الأخطار الكبيرة كون أن قدراتها المالية لا تسمح لها بتغطيتها، فإن هذا الأخير يعتبر نشاطا مربحا باعتبار أن مبلغ التعويض تشترك فيه أكثر من شركة تأمين، أي بمعنى آخر تقليل التكاليف وعليه زيادة مردودية الشركة، هذا فيما يخص التنازلات، أما فيما يتعلق بالعمولات فإن نسبتها محدودة إذ لا تتعدى 02 %.

3-4- النتائج المالية لنشاط الشركة: إن تتبع نتيجة أداء الشركة يمكن تحديده من خلال مؤشرين هامين أحدهما يؤثر على الاقتصاد، والآخر على رقم أعمال قطاع التأمين، ويتمثل المؤشر الأول في قيمة الفوائض المالية أي القيمة المضافة، أما الثاني يتعلق بالأرباح المحققة (النتيجة الصافية)، ويوضح الجدول رقم (07) القيمة المضافة والنتيجة الصافية لنشاط الشركة خلال فترة الدراسة، حيث يتضح لنا أن القيمة المضافة عرفت نموا مستمرا خلال الفترة 2005-2008، إذ انتقلت قيمتها من 2.792 مليون دينار جزائري إلى 5.712 مليون دينار جزائري بالقيمة الاسمية، وإبتداءا من السنة 2009 إلى غاية 2011 سجلت قيمتها تباتا ما ينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. أما فيما يتعلق بالنتيجة الصافية فقد كانت قيمتها متذبذبة خلال فترة الدراسة وقد تراوحت ما بين 187 مليون دينار جزائري سنة 2005 كحد أدنى، و 1411 مليون دينار جزائري سنة 2010 كحد أقصى ما يؤثر سلبا على رقم أعمال قطاع التأمين، وبالتالي على مساهمة هذا الأخير في النمو الاقتصادي.

النتائج المالية لنشاط الشركة خلال الفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة	2792	4248	5475	5712	4444	4442	4024
النتيجة الصافية	187	500	821	1013	830	1411	1221

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة للفترة 2006-2011.

رابعا: الآفـــاق المستقبلية لقطاع التأمين في الجزائر

نظرا لجملة العراقيل التي يعاني منها القطاع، فإنه يواجه مجموعة من التحديات المستقبلية للارتقاء بمستوى أدائه، والمتمثلة في16:

التحكم في التكاليف وتخفيف وفرات الحجم.

تطوير حصص جديدة في السوق.

التسيير الحسن للموارد المالية.

تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات تسيير جديدة، وتعميم المعلوماتية في كل مستويات النشاط.

تحرير سياسة إعادة التأمين التي من شأنها أن ترفع من اكتتاب العقود؛ وبالتالي ارتفاع رقم الأعمال.

زيادة تدعيم رأسمال المؤسسات التأمينية من أجل مواكبة كل التطورات الاقتصادية.

المساهمة في مختلف الشركات الدولية من أجل كسب خبرة تأمينية عالمية والحصول على أرباح معتبرة.

الاعتماد على طرق رياضية في تحديد تسعيرة التأمين من أجل مواجهة المنافسة القوية.

ضرورة إقامة علاقات حسنة مع الزبون من أجل كسب ثقته.

العمل على تسهيل إجراءات تسوية المتضررين وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر من أجل كسب الثقة والوفاء للزبون.

خاتمـــــة:

بناءا على ما تقدم في هذه الدراسة التقييمية لأداء ومساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى سبل التوظيف المالي على مستوى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT، تم التوصل إلى:

* **اختبـــار الفرضيـــات:** تم إثبات الفرضية التي مفادها أن قطاع التأمين يساهم في معدلات النمو الاقتصادي مساهمة محدودة، إذ لا تتجاوز مساهمته 0.87% خلال فترة الدراسة، كما تم إثبات الفرضية التي جاء في فحواها أن شركات التأمين في الجزائر لا تساهم في أداء وفعالية الاقتصاد، حيث يبقى نشاطها نشاط تقليدي بالدرجة الأولى.

* **النتائـــج:** وتتمثل فـــي:

أهم ما يميز قطاع التأمين في الجزائر هو هيمنة القطاع الحكومي على هذا النشاط رغم القرار 95-07 المعلن عن نهاية الاحتكار وفتح المجال للخواص؛ بالرغم من أن قطاع التأمين له دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يحقق الأمان والاستقرار الاقتصادي، إلا أن قطاع التأمين الجزائري لم يرق إلى المستوى المطلوب، حيث لا تتعدى نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي 0,87 % مقارنة بـــ 1.8% بتونس و 2.9% بالمغرب.

آلية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية تمتاز بإهمال بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتأمين، وهذا بالرغم من توفيره لموارد مالية إضافية للاقتصاد، وهذا هو حال الجزائر.

إن مستوى التوظيف في شركات التأمين ينحصر بشكل كبير في القيم الحكومية، إذ لا تقل نسبة التوظيف عن 59,85%.

يبقى نشاط شركات التأمين في الجزائر تقليديا، وهو ما ينعكس سلبا على أدائها المالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

ضعف كل من الثقافة التأمينية والمالية، يدفع المستثمرين لعدم الاستثمار في هذا القطاع.

* **الاقتراحـــات:** في ظل هذه النتائج نقترح ما يلـــي:

ضرورة تنمية القطاع المالي بشكل عام، و قطاع التأمين بشكل خاص من خلال التحسين في الكفاءة وزيادة الفعالية والارتقاء بالمهن التأمينية، هذا بالإضافة إلى الإسهام الفعال في توفير الخبرات، وذلك من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

إدخال تعديلات فيما يخص القوانين المنظمة للنشاط المالي في شركات التأمين، وذلك من خلال تخفيف النسب الدنيا للتوظيف المالي.

وضع الآليات الداخلية والخارجية لتطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركات التأمين.

ضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال المشاركة في مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص.

العمل على تنمية ونشر الثقافة التأمينية.

هـــوامش:

[1]- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار مجد للنشر، عمان، 1998، ص 15.

[2]- زياد رمضان، مبادئ التامين، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 1998، ص 13.

[3]- مولود ديدان، قانون التأمينات، دار بلقيس للنشر دار البيضاء – الجزائر– طبعة ديسمبر 2010، ص 06.

[4]- محمود الكيلاني – الموسوعة التجارية و المصرفية – المجلد السادس – عقود التامين من الناحية القانونية – دار الثقافة لنشر و التوزيع – الطبعة الأولى 2008 – ص 43–48.

[5]- زروقي ابراهيم و بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة مقارنة مع الجزائر ومصر– مداخلة بالملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول– يومي 03 و 04 ديسمبر 2012 بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

[6]- عيد أحمد أبو بكر و وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع 2009، الطبعة العربية ، ص 114.

[7]- نفس المرجع السابق، ص 114.

[8]– نفس المرجع السابق، ص 116.

[9]– شقيري نوري موسى و محمود إبراهيم نور و وليد احمد صافي و سوزان سمير ذيب وإيناس ظافر الراميتي، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2009. ص 226.

[10]- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع 2008، الطبعة الأولى ص 198.

[11]- أقاسم نوال، (2005): قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، مجلة الرائد العربي: مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التامين تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التامين بدمشق، العدد الثامن والثمانون، ص 93.

[12]– الجريدة الرسمية العدد13، المنشورة بتاريخ 08 مارس 1995 من موقع:
http://www.joradp.dz/JRN/ZA1995.htm?zAnn=1995

[13]– بلقوم فريد و خليفة الحاج، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر – دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس و الجزائر– مداخلة بالملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول– يومي 03 و 04 ديسمبر 2012 بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

[14]- Benbayer habib et Benkamla mohammed abdelaziz, l'impact des innovations comptables sur le développement de l'économie des assurances – cas de la CAAT- communication dans le colloque international sur ' l'industrie de l'assurance: réalité et perspectives de développement ' le 03 et 04 décembre 2012, faculté des sciences économiques et commerciales et science de gestion, université Hassiba ben Bouali Chlef.

[15]– القرار رقم 01 المؤرخ في 07 جانفي 2002 المعدل و المتمم للقرار رقم 007 المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 المحدد للنسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و إعادة التأمين.

[16]– أقاسم نوال، (2005): مرجع سبق ذكره، ص 93– 94.